التنسيق الضريبي كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي

Tax coordination as a mechanism for achieving economic integration

جعفري عمار *	علام خلاف	صحراوي عبد العزيز
المدرسة العليا للاقتصاد –وهران	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
djafriammar@gmail.com	al.khallef@yahoo.fr	sahraoui_785@hotmail.com

تاريخ الإيداع:2022/06/12	تاريخ المراجعة:2022/09/22	تاريخ القبول:2022/09/22

ملخص:

في ظل توجه النظام الدولي نحو الأقلمة والتكامل، برزت مساعي حثيثة من أجل خلق تواسق ضريبي كميكانيزم فعال يصبو بالدول المتاخمة إقليميا إلى المزيد من الاندماج الاقتصادي، بحيث تعمل هذه الورقة البحثية على التمحيص المعرفي لمضامين التنسيق الضريبي وأنواعه و أهدافه، فضلا على تأصيل نظري للتكامل الاقتصادي؛ شروطه و صوره أو أشكاله، والكشف عن مظاهر و دور نظرية التنسيق الضريبي في كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

وفي الاخير توصلنا الى أن التنسيق الضريبي الفعال يعمل على تعميق التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة .

كلمات مفتاحية: ضرائب؛ تنسيق ضريبي؛ نظرية التنسيق الضريبي؛ تكامل اقتصادي.

Abstract:

In light of the international system's orientation toward regionalization and integration, efforts have been made to create tax harmonization as an effective mechanism for regional countries to seek further economic integration, So that this paper work on the scrutiny of knowledge of the contents of the coordination of taxation and types and objectives, As well as theoretical rooting of economic integration, its conditions and forms or forms, And the disclosure of the manifestations and the role of the theory of tax coordination at each stage of economic integration.

Keywords: Taxation; Tax Coordination; Tax Coordination Theory; Economic Integration.

* المُؤلف المُراسِل.

1-مقدمة:

تأخذ السياسات الاقتصادية قسطا معتبرا في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث حصل تجاذب فكري بين مختلف المفكرين والباحثين حول إبراز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية،حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول تأثير وفعالية هذه الادوات خصوصا في التكتلات الاقتصادية.

فالدول المتكاملة تعاني من عدة معوقات أو مشاكل التي تحول دون تحقيق أهدافها الاقتصادية، والتي يرجعها المحللين الاقتصاديين الى تباين وعدم التنسيق بين السياسات المالية لاقتصاديات الدول الاعضاء.

واحتدم التنافس بين التكتلات الاقتصادية بصفة عامة وبين الدول بصفة خاصة بوضع سياسات دون مراعاة مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الاعضاء، مثل سياسات وحوافز جذب الاستثمار الاجنبي وباستعمال مختلف الممارسات الضريبية الضارة، في الوقت الذي كان يجب العمل على تنسيق السياسات المالية المتناقضة.

ونظرا للمشاكل العديدة التي تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المتكاملة كالممارسات الضريبية الضارة مثل الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي، فقد ظهر ما يعرف بالتنسيق الضريبي بين الدول كوسيلة من الوسائل الهامة في تحقيق التوازن الاقتصادي بينها.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل يمكن للتنسيق الضريبي تفعيل التكامل الاقتصادي؟**

1-1-فرضيات البحث: للإجابة على الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر التنسيق الضريبي آلية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.
- تتحكم نظرية التنسيق الضريبي في جميع مراحل التكامل الاقتصادي.
- المنافسة الضريبية تحد من عملية التنسيق الضريبي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

-الوقوف على الأسس النظرية المتعلقة بالتنسيق الضريبي.

-تحديد أهداف التنسيق الضريبي على مستوى التكامل الاقتصادي.

منهج البحث: للإجابة على اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات ونظرا لطبيعة البحث تم استخدام كل من المنهج الوصفي للإلمام بجميع جوانب الموضوع وتحديد المفاهيم المتعلقة به، والمنهج التحليلي لتحليل دور التنسيق الضريبي في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي وتفعيله .

الدراسات السابقة:

-الدراسات السابقة باللغة العربية:

-دراسة حمادة خير محمود(2021): والموسومة بـ" **مدى حاجة الدول العربية إلى التنسيق الضريبي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، وحاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية التنسيق الضريبي بين الدول العربية في حاجتها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن المنافسة الضريبية ودون مراعاة الدول المجاورة خاصة، كما سعت الدراسة إلى بيان

أساليب التنسيق الضريبي بين الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن للضرائب أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما يساعد الدول العربية على تحقيق التنسيق الضريبي فيما بينها هو توحيد أسعار الضريبة ، وتبقى الدول العربية في حاجة ماسة إلى التنسيق الضريبي في ظل المتغيرات العالمية وتذبذب أسعار النفط.

-دراسة محمد عباس محرزي(2005) والموسومة بـ"**نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**"،

دراسة عزوز علي(2014) والموسومة بـ" معوقات التنسيق الضريبي العربي وآليات معالجتها" وتناولت هذه الدراسة الأسس النظرية المتعلقة بالتنسيق الضريبي وتحديد الآليات الكفيلة بنجاحه واستمراره وبالإسقاط على التجربة العربية وذلك بإبراز مظاهر التنسيق والتعاون الضريبي في الدول العربية ومعوقاتها، وتوصلت الدراسة إلى مدى أهمية التنسيق الضريبي بين الدول العربية خاصة وأن هناك تباين الهياكل والأنظمة والتشريعات الضريبية فيما بينها، وضعف التنسيق الضريبي العربي لغياب إطار مؤسسي يواكب هذه العملية .

-الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

-دراسة كل من: Keuschnigg, Christian; Loretz, Simon; Winner, Hannes (2014)والموسومة بـ: **" Tax competition and tax coordination in the European Union: A survey "** وركزت هذه الدراسة على تطور السياسة الضريبية الأوروبية وخاصة التنسيق في الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتوصلت الدراسة إلى أن المنافسة الضريبية تؤدي إلى تنسيق محدود وضعيف.

-دراسة كل من:Mario Mansour , Grégoire-Rota Graziosi (2013) والموسومة بـ:" **Tax Coordination, Tax Competition, and Revenue Mobilization in the West African Economic and Monetary Union**" وركزت هذه الدراسة على الأهداف الرئيسية لمعاهدة ***WAEMU*** عام 1994 والمتعلقة بالتنسيق الضريبي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، وتعتبر من أهم عمليات التنسيق الضريبي الناجحة، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أهميتها و نجاحها(*WAEMU*) في تقارب النظم الضريبية إلا أن العديد من المجالات غير فعالة.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسات كون مقالنا يسعى إلى بيان كيف يساهم التنسيق الضريبي في تحقيق التكامل الاقتصادي عبر مراحله المختلفة، خاصة وأن الضرائب تمارس وظيفتها في بناء التضامن الانساني باستخدام كافة أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ودعم التعاون بين الشعوب.

و من أجل الاجابة على هذه الاشكالية تم التطرق إلى المحاور التالية:

- الاطار المفاهيمي للتنسيق الضريبي:

- الاطار النظري التكامل الاقتصادي:

- التنسيق الضريبي ودفع التكامل الاقتصادي والممارسات الضريبية الضارة:

2-الاطار المفاهيمي للتنسيق الضريبي:

2-1-ماهية التنسيق الضريبي:

2-1-1-تعريف التنسيق الضريبي: يقصد بعملية التنسيق الضريبي مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم، أو بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح لدول ومستثمري أطراف الاتفاقية خلال فترة محددة قابلة للتجديد.[1]

ويمكن التفرقة بين التجانس الضريبي والتنسيق الضريبي؛ فالتنسيق الضريبي يتجسد من خلال اتفاقيات مبدئية تعبر عن وجود نية للتقارب.[2]

وأما التجانس الضريبي فيهدف الى تحقيق تطابق الأسس الضريبية وفرض نفس المعدلات الضريبية.[3]

ومنه يتضمن التنسيق الضريبي ما يلي:

- تعديلا جزئيا وتدريجيا للأنظمة الضريبية الوطنية المختلفة، وذلك في ضوء اختلاف الهياكل والأعباء الضريبية، واختلاف توزيع هذه بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

- يهدف التنسيق الضريبي على تساوي الأعباء الضريبية بين الدول الأعضاء، وعلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وتجنب الازدواج الضريبي.

- إزالة كافة العقبات والحواجز الضريبية التي يمكن أن تحد من المنافسة بين الدول.[4]

2-1-2-نظرية التنسيق الضريبي: وتطبيق نظرية التنسيق الضريبي بصفة عامة هو تخليص الضريبة من جميع آثارها غير الملائمة والغير مناسبة وذلك بغرض تنمية العلاقات الاقتصادية و المالية، ويعمل تطبيق النظرية أيضا على خلق ظروف مشابهة لتلك التي توجد في اقتصاد موحد تسوده المنافسة وتتمتع فيه السلع ورؤوس الأموال والأفراد بحرية الانتقال، مما يساعد على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.[5]

2-2- أنواع التنسيق الضريبي وأهدافه:

2-2-1-أنواع التنسيق الضريبي: يمكن تصنيف التنسيق الضريبي وفق المعايير التالية:[6]

أولا-معيار الزمن: يصنف التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى:

أ-تنسيق ضريبي مؤقت: ويكون لفترة زمنية محددة بثلاث (03) أو خمس (05) أو عشر(10) سنوات على أقصى تقدير.

ب-تنسيق ضريبي دائم: ويكون لفترات طويلة نسبيا أكثر من عشر(10) سنوات،أو لفترة غير محدودة.

ثانيا-معيار قواعد وبنود التنسيق : ويشمل التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار نوعين:

---

[1]-فريد النجار "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2000،ص81.

[2]- Anne Gaudillat,Eric Rimbaux,impots directs et politique fiscale Europenne,in revue d'economie politique,N°107(2) ,éditions ;Dalloz,paris,mars-avril1997,p262.

[3] Catherine Plichou,l'harmonisation fiscale européenne,conjoncture,février 1999,p10 sur le site - internet :http://research,bnpparibas.com/applis/www/Research. Bnpparibas.com/applis/www/Recheco.nsf/ConjonctureNewByDateFR/A560A360F994D20FC125671D003E184F/$FILE/C9902_F2.PDF ?OpenELement le 11/09/18 a18h00.

[4]-عزوز علي"معوقات التنسيق الضريبي العربي وآليات معالجتها"مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد 10،جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف،2014،ص 66.

[5]-يونس أحمد البطريق "السياسات الدولية في المالية العامة"،الدار الجامعية، مصر ،ط2،مزيدة ومنقحة،2003-2004،ص233.

[6]-عزوز علي "آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي"،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،العدد 8-2012،ص 59-60.

أ-التنسيق الضريبي ذو البنود الثابتة: وتمثل الاتفاقية الموقعة بين عدد من الدول لتقريب الأنظمة الضريبية وإزالة جوانب الاختلاف بينها وتكون مواد وقواعد التعاقد ثابتة غير قابلة للتغيير أو الإلغاء على الأقل خلال فترة التعاقد.

ب-التنسيق الضريبي ذو البنود المتغيرة أو المتحركة: ويمثل ذلك التنسيق الضريبي الذي تكون اده وقواعده قابلة لإعادة الصياغة وفقا للأحداث الاقتصادية، حيث يتم سنويا التفاوض على بنود الاتفاقية بين الأطراف المتعاقدة.

ثالثا-معيار شكل الاتفاقية: يمكن تقسيم التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى:

أ-التنسيق الضريبي الثنائي: ويكون بين طرفين فقط يمثلان الأطراف المتعاقدة .

ب-التنسيق الضريبي متعدد الاطراف : ويكون بين أكثر من طرفين (02)،أي ثلاثة أطراف فأكثر مثل دول الإتحاد الأوروبي.

رابعا-معيار الإطار المحدد لعملية التنسيق الضريبي: يصنف الى نوعين حسب التعديلات التي تطرأ على المعاملات الضريبية:

أ-التنسيق الضريبي محدود النطاق (جزئي): وهو ذلك التنسيق الذي يتم التركيز فيه على ضريبة محددة أو إجراء جزئي لمعاملة ضريبية محددة من أجل تحقيق هدف محدد،فإذا كان الغرض من التنسيق الضريبي مثلا زيادة حجم الاستثمارات فإن التركيز يكون على منح مزايا وإعفاءات ضريبية للاستثمار الوافد،كما يتم وضع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي .

ب-التنسيق الضريبي الشامل (الكلي): بوضع برنامج شامل يتضمن السياسات والإجراءات التي من شأنها العمل على تنسيق مختلف المعاملات الضريبية وعادة ما تتضمن الضرائب المتنوعة،و مواءمة السياسات المالية والنقدية بدرجات متعددة.

خامسا-معيار درجة التنسيق الضريبي: ويصنف التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى صنفين:

أ-التنسيق الضريبي الدولي: ويمثل محاولة تقريب وتوحيد الأنظمة الضريبية بين مجموعة من الدول المنضوية تحت راية مجموعة اقتصادية واحدة،مثل دول الإتحاد الأوروبي.

ب-التنسيق الضريبي الوطني: ويشير إلى عملية التماثل الضريبي من أجل الوصول إلى هيكل ضريبي موحد داخل نظام فيدرالي كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا اللتان تتمتعان باللامركزية في التشريع الضريبي.

2-2-2: أهداف التنسيق الضريبي: يلعب التنسيق الضريبي دورا هاما وفعالا خصوصا في القضاء على الممارسات الضارة بالضريبة ويهدف إلى:[1]

أولا:أهداف التنسيق الضريبي قصيرة المدى:

-جذب أكبر قدر من حجم الاموال المتاحة للاستثمار الدولي.

-تحسين مناخ الاستثمار.

-تقديم تسهيلات تؤدي إلى عملية تراكم رأس المال.

[1]-عمرو محمد يوسف محمد"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي"،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة حلوان ، مصر ،2010 /2011،ص 89-90.

-الاستفادة من مزايا مثلية من الدول الاعضاء في التنسيق .

-توفير فرص للمنافسة مع الدول الصناعية الكبرى.

-تحقيق تكامل اقتصادي في شكل مشروعات مشتركة.

-تشجيع توطين رأس المال المحلي.

-تشجيع التجارة البينية.

-تشجيع مناطق التجارة الحرة.

ثانيا: أهداف التنسيق الضريبي بعيدة المدى:

-التوجه نحو التكامل الاقتصادي.

-تنسيق السياسات المالية والنقدية.

-زيادة الاستثمار المشترك.

-استقرار مناخ الاستثمار.

-جذب مزيد من الاستثمارات.

-تحسين العائد على الاستثمار.

-زيادة حجم التجارة البينية.

-جذب تكنولوجيا متقدمة.

-تخفيض أسعار المنتجات بما يسمح بالتصدير الدولي.

-زيادة حجم الائتمان الدولي ومن ثم القضاء على البطالة.

-القضاء على التضخم.

-الاستخدام الامثل للموارد.

-توظيف عوامل الانتاج المحلية.

-تحقيق مزايا الانتاج الكبير.

3-الاطار النظري للتكامل الاقتصادي:

3-1مفهوم التكامل الاقتصادي

3-1-1-تعريف التكامل لغة واصطلاحا:

أولا-تعريف التكامل لغويا:إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني بدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي وتعني جمع الأشياء لتؤلف كلا واحدا وفي اللغة العربية يرد التكامل بمعنى مماثل ففي القاموس العصري بمعنى تكميل و تتميم، ونجده في المورد بمعنى توحيد وفي المصباح المنير يقال كمل الشيء إذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه.[1]

[1]- غربي ناصر صلاح الدين، دراسة امكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015 ،ص27.

ثانيا-تعريف التكامل اصطلاحا: لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، فمن الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أنه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على" تكامل اقتصادي "يربط هذه الاقتصاديات القومية.[1]

ثالثا: تعريف التكامل عند المفكرين الاقتصاديين:

توجد عدَة تعريفات للتكامل الاقتصادي أكثرها قبولا ودلالة تعريف- ميردال- الذى عرفه بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل.[2]

ويوضح الاقتصادي فان سيرجيه أن التكامل الاقتصادي هو: " قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع القيود جديدة".[3]

أما عبد الغني عماد فيعرفه بأنه " جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية".[4]

ويعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية تنسيق مستمرة ومتصلة ،تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.[5]

حيث عرف جان تنبرجن التكامل الاقتصادي "بأنه عملية تضم جانبين ؛جانب سلبي وجانب ايجابي فأما الجانب السلبي فيقتضي إزالة التميز وكافة الاجراءات التقييدية –إزالة التعريفات الجمركية أنظمة الحصص-وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية ،والجانب الايجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الاجبار.[6]

2-3: شروط التكامل الاقتصادي وصوره:

---

[1]- عمر حسين "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر :النظرية والتطبيق" دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر، 1998 ،ص 07.

[2]-G. Merdal: An Integration Economy, Roothold on Keg an Paul, London 1956, P.12.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد" السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2003،ص14.

[4]- عبد الغني عماد" التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التعثر وشروط الإنطلاقة"،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ،بيروت،لبنان،العدد40،شباط/فبراير 2005،ص ص 161-162.

[5]-أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن 2010، ،ص294.

[6]-Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, International economic integration "limits and prospects",second edition, London, routledge,1998,p5.

1-2-3: شروط التكامل الاقتصادي:لتأسيس تكامل اقتصادي ناجح بجميع المقاييس يجب توفر الشروط التالية:[1]

أولا: تنسيق السياسات القومية الاقتصادية : يقتضي التنسيق بمسألة التعريفة الجمركية، النقدية والسياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد، وبعض العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية التنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية.

ثانيا: توفر الأيدي العاملة المدربة :إذ يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتالي؛زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها.

ثالثا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل : يجب أن يكون التكامل بين الاقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى.

رابعا: وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والموصلات : إنه من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والموصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

خامسا: ضرورة التدرج والآلية : يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل ، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

2-2-3:صور التكتلات الاقتصادية : توجد عدد صور للتكتلات الاقتصادية وهذه الصور تختلف فيما بينها من حيث التكتل وتتمثل الصور الرئيسية للتكتلات فيما يلي:

أولا: **اتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية :Preferential Trade Agreement:** و في هذا الشكل يخفض القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة فيه أكثر من الدول غير الأعضاء، وكذلك يعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي رخاوة " More Loose"وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.[2]

ثانيا: منطقة التجارة الحرة free trade area: وفيها تعقد الدول الاطراف اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة ،مع احتفاظ كل بتعريفتها تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول

[1]-صباح بالة"مفهوم التكامل الاقتصادي"،متوفر على الموقع https://political-encyclopedia.org

[2]-عيسى محمد الغزالي"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي"،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،العدد81،مارس 2009،ص ص 8-9.

الاطراف على التبادل مع باقي العالم .وبعد اقامة المنطقة تظل الدول الاعضاء مطلقة اليد في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها.

ثالثا: الاتحاد الجمركي Customs union:ويتضمن إضافة إلى ما تأخذ به منطقة التجارة الحرة من إلغاء للرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأطراف ،التزام هذه الدول بتوحيد هذه الأنظمة الجمركية، وبتطبيق تعريفة جمركية واحدة إزاء دول العالم الخارجي ، تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل قيام الاتحاد وبعد قيامه تتولى جهة إقليمية (تشارك فيها الدول الأعضاء) إدارة السياسة الجمركية للجميع، مما يمثل قدرا من التكامل الايجابي .

رابعا: **السوق المشتركة Common market**: وتتجاوز هده المرحلة ما يحققه الاتحاد الجمركي من تماثل في معاملة انتقال السلع، إلى تحقيق حرية عناصر الانتاج من دول الى أخرى داخل السوق أي انتقال رأس المال وحرية ممارسة المهن و مزاولة النشاط الاقتصادي .[1]

خامسا:الاتحاد الاقتصادي: economy union وتتميز عن درجة السوق المشتركة بأنها و بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الانتاج –العمل –رأس المال- فيما بين الدول الاعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية،هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.[2]

سادسا: الاتحاد النقدي:Monetary Union و يعرف ماخلوب F.Machlup اصطلاح التكامل النقدي على أنه: "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية".[3]

4: التنسيق الضريبي ودفع التكامل الاقتصادي والممارسات الضريبية الضارة:

4-1:التنسيق الضريبي ودفع التكامل الاقتصادي: يتحكم التنسيق الضريبي في جميع درجات وأشكال التكامل الاقتصادي على النحو التالي:[4]

4-1-1: التنسيق الضريبي ومنطقة التجارة التفضيلية:حيث تعمل نظرية التنسيق الضريبي في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي من خلال مجموعة من التدابير التجارية التي تمنحها دول معينة لدول أخرى للتخفيف من القيود المعوقة لحركة التبادل التجاري، فهي إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تشجيع التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ويعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور التكامل الاقتصادي أو المرحلة الأولى من مراحل

[1] - محمد محمود الامام "التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق"معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،بدون دار النشر،2000 ،ص 40.

[2] -ربيعة حملاوي"معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع البحري في تحقيقه"،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،فرحات عباس،سطيف،الجزائر،8-9 ماي 2004،ص2.

[3] - F-Machlup, **A history of Thought on Economic Integration**,Macmillan,London,1977,p190.

[4] --عمرو محمد يوسف محمد"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي"،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة حلوان ، مصر ،2010/2011.ص 288-290.

التكامل الاقتصادي الكامل، وترجع هذه التفضيلات الجزئية لروابط عديدة، فقد تكون هذه الرابطة ترجع الى عامل الجوار أو لروابط القومية.

4-1-2: التنسيق الضريبي ومنطقة التجارة الحرة : وفي هذا الشكل من التكامل تعمل نظرية التنسيق الضريبي بشكل جزئي وذلك بأن يتم الاتفاق بين دول المنطقة الحرة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع والخدمات مع احتفاظ كل دولة عضو في هذه المنطقة بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم، ومنه فنجاح هذه المنطقة مرهون بمدى إمكانية تطبيق تلك النظرية والعمل على تنسيق السياسات المالية والضريبية بين تلك الدول.

4-1-3: التنسيق الضريبي والاتحاد الجمركي: في هذه المنطقة تساهم نظرية التنسيق الضريبي بجزء كبير؛ فعلاوة على إزالة القيود الجمركية والإدارية بين الدول المتكاملة، تعمل النظرية أيضا في توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وبذلك يتسع تطبيق هذه النظرية في هذه المرحلة التكاملية عنها في المرحلة السابقة.

4-1-4: التنسيق الضريبي والسوق المشتركة: وفي هذه المرحلة تظهر نظرية التنسيق الضريبي بصورة أكبر وأعمق من الصور السابقة، ومن مظاهر التنسيق الضريبي في هذه المرحلة :

-حرية حركة السلع فيما بين الدول الاعضاء وذلك بإزالة القيود الجمركية والإدارية بينهم .

- تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

-إلغاء القيود على حركة عناصر الانتاج (العمل /رأس المال) فيما بين دول السوق ،لتشكل بذلك هذه الدول سوقا واحدة يتم في اطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الاموال في حرية تامة.

4-1-5: التنسيق الضريبي والاتحاد الاقتصادي: وتعمل نظرية التنسيق الضريبي بصورة أكبر وأشمل من الصور السابقة من خلال :

-حرية تنقل السلع والخدمات ورأس المال ،وذلك بإلغاء كافة القيود الجمركية والادارية بين دول الاتحاد ككل، بالإضافة إلى تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

-ويضاف إلى ذلك تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى والتي تتمثل في التشريعات والنظم الضريبية.

4-1-6: التنسيق الضريبي والاندماج الاقتصادي : في هذه المرحلة بالإضافة إلى كل ما تتميز به المرحلة السابقة من تنسيق للنظم والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية، فتصل نظرية التنسيق الضريبي في هذه المرحلة إلى ذروتها، حيث تعمل على إيجاد توحيد تام للسياسات الاقتصادية بالإضافة إلى إيجاد سلطة إقليمية عليا وذلك بجانب العمل على إيجاد عملة نقدية موحدة يجري التعامل والتداول بها بين بلدان ودول منطقة التكامل الاقتصادي وتخصيص جهاز إداري موحد للعمل على تنفيذ مهامه في ضوء هذه السياسات .

4-2: الممارسات الضريبية الضارة: وتتمثل الممارسات الضريبية الضارة في انتشار ظاهرة الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي والتنافس الضريبي الضار بين الدول وهي كالتالي:

4-2-1: الازدواج الضريبي: يعرف بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها خلال نفس الفترة الزمنية. ففي الإزدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة، لأكثر من إدارة ضريبية.[1]

4-2-2: التهرب الضريبي: ويقصد به تخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجه عليه كلياً أو جزئياً ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة.[2]

4-2-3: المنافسة الضريبية: تعني المنافسة الضريبية مجمل الإجراءات الضريبية التي تتخذها الحكومات من جانب أحادي من أجل تشجيع الاستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي، بتخفيض معدلات الضريبة أو منح الإعفاءات الضريبية. وتماثل سياسة المنافسة الضريبية سياسة الحماية أو الدعم التي تقوم بها الدولة لحماية أو دعم صادراتها، دون مراعاة للسياسات المضادة التي يمكن أن تقوم بها الدول المنافسة لها.[3]

4-2-4: الملاذات الضريبية: الملاذ الضريبي أو جنة ضرائبية هو منطقة تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق أو هي دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية يمكن للأفراد أو الشركات أن تجد نفسها تحت ضغط الإغراء للانتقال إلى المناطق التي تنخفض فيها معدلات الضرائب.[4]

4-2-5: الفساد الضريبي: تنجر عن الفساد في القطاع الضريبي آثار خطيرة تتمثل في التقدير غير الحقيقي للوعاء الضريبي من خلال إقرارات مزيفة، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة. كما يؤدي الفساد في هذا القطاع إلى عجز السياسة المالية والاقتصادية عن تحقيق أهدافها النهائية، والناتجة بالدرجة الاولى عن التحديد الزائف للطاقة الضريبية للمجتمع، والذي ينتج عنه تخطيط خاطئ لحجم للإنفاق العام.[5]

5-الخاتمة:

في ظل التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول المتكاملة داخليا وخارجيا أصبح التنسيق الضريبي ضرورة ملحة وهذا لتعزيز القدرة على البقاء وسط التكتلات الاقتصادية الكبرى مما يتطلب توحيد الأنظمة والسياسات المالية الاقتصادية والنقدية، وقد أصدرت مختلف التكتلات الاقتصادية عدة نصوص تدعم عملية تنسيق السياسات المالية والضريبية وتقديم التنظيم الإداري لهذه العملية.

ومما سبق نستنتج أن التنسيق الضريبي يتضمن:

-يعمل التنسيق الضريبي الفعال على تعميق التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة.

-التنسيق الضريبي يعتمد على تبني أفضل الممارسات العالمية.

-على الدول الاعضاء القيام بجهود كبيرة واتخاذ تدابير من أجل إعداد الوضع الصحيح للتقريب والتنسيق فيما بينها.

---

[1] -Bernard Castagnède, « Précis de fiscalité internationale », Presses Universitaires de France », 1er Edition, Paris, 2002, page 12.

[2]. محمد حباش ،هدى العزاوي" اقتصاديات المالية العامة" ،دارالمسيرة، عمان ،2010 ، ص118 .

[3] - Annie VALLEE, « Les systèmes Fiscaux », Editions du Seuil, France, 2000, p 207.

[4]-دلال العكيلي" الملاذات الضريبية: حاضنات الفساد السرية"متوفر على الموقع https://annabaa.org/arabic/economicreports/11430

[5]-لشهب مسعود"دراسة لاثر الفساد المالي والاداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج VARمجلة الباحث الاقتصادي،العدد 8،جامعة سكيكدة ديسمبر2017، ص 197.

-كيفية تفادي ظاهرة الازدواج الضريبي.

-وضع آليات لازمة لإدارات الضرائب في الدول الاعضاء للمساهمة في الكشف عن حالات التهرب الضريبي.

-إن عملية التنسيق الضريبي تتطلب وعيا سياسيا كاملا.

-على الدول الاعضاء تحديد الاجراءات الموضوعية اللازمة لتحقيق التنسيق الضريبي.

-التنسيق الضريبي أصبح ضرورة من ضرورات دعم التكامل الاقتصادي.

ومما سبق نحاول اقتراح بعض التوصيات التالية :

- ضرورة تطبيق نظرية التنسيق الضريبي لزيادة التكامل الاقتصادي.

-العمل على توحيد الضريبة فيما بين الدول المتكاملة لما لها من آثار اقتصادية هامة.

-العمل على تنسيق التشريعات الضريبية والمالية بين الدول المتكاملة .

-على الدول الاعضاء القيام بجهود كبيرة واتخاذ تدابير من أجل إعداد الوضع الصحيح للتقريب والتنسيق فيما بينها.

-على الدول الاعضاء تحديد الاجراءات الموضوعية اللازمة لتحقيق التنسيق الضريبي.

قائمة المراجع:

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- 1-فريد النجار "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2000.

2- - عمر حسين "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر :النظرية والتطبيق" دار الفكر العربي ، القاهرة ،مصر، 1998 .

3- عبد المطلب عبد الحميد" السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، ،2003.

4- عبد الغني عماد" التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التعثر وشروط الإنطلاقة"،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ،بيروت،لبنان،العدد40،شباط/فبراير 2005.

5- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن

6- ، 2010.

7- محمد محمود الامام "التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق"معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،بدون دار النشر،2000 .

8- محمد حباش ،هدى العزاوي" اقتصاديات المالية العامة" ،دارالمسيرة، عمان ،2010.

الأطروحات:

1- عمرو محمد يوسف محمد"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي"،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة حلوان ، مصر ،2010/ 2011.

2- غربي ناصر صلاح الدين، دراسة امكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015 .

3- عمرو محمد يوسف محمد"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي"،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة حلوان ، مصر ،2010/ 2011.

المداخلات:

1. ربيعة حملاوي"معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع البحري في تحقيقه"،الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،فرحات عباس،سطيف،الجزائر،8-9 ماي 2004.

المجلات:

1. عزوز علي"معوقات التنسيق الضريبي العربي وآليات معالجتها"مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد 10،جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف،2014.
2. يونس أحمد البطريق "السياسات الدولية في المالية العامة"،الدار الجامعية،مصر،،ط2،مزيدة ومنقحة،2003-2004.
3. عزوز علي "آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي"،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،العدد 8-2012.
4. عيسى محمد الغزالي"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي"،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،العدد81،مارس 2009.
5. لشهب مسعود"دراسة لاثر الفساد المالي والاداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج VARمجلة الباحث الاقتصادي،العدد 8،جامعة سكيكدة ديسمبر2017.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. G. Merdal: An Integration Economy, Roothold on Keg an Paul, London 1956.
2. Miroslav n.jovanovic and Richard g.n lipsey, International economic integration "limits and prospects",second edition, London, routledge,1998.
3. Bernard Castagnède, « Précis de fiscalité internationale », Presses Universitaires de France », 1er Edition, Paris, 2002.
4. Annie VALLEE, « Les systèmes Fiscaux », Editions du Seuil, France, 2000.
5. F-Machlup, **A history of Thought on Economic Integration**,Macmillan,London,1977.

المجلات:

1. Anne Gaudillat,Eric Rimbaux,impots directs et politique fiscale Europenne,in revue d'economie politique,N°107(2) ,éditions ;Dalloz,paris,mars-avril1997.

مو اقع الكترونية:

1دلال العكيلي" الملاذات الضريبية: حاضنات الفساد السرية"متوفر على الموقع https://annabaa.org/arabic/economicreports/11430

2. -صباح بالة"مفهوم التكامل الاقتصادي"،متوفر على الموقع https://political-encyclopedia.org

3. Catherine Plichou,l'harmonisation fiscale européenne,conjoncture,février 1999,p10 sur le site internet :http://research,bnpparibas.com/applis/www/Research. Bnpparibas.com/applis/www/Recheco.nsf/ConjonctureNewByDateFR/A560A360F994D20FC125671D003E184F/$FILE/C9902_F2.PDF ?OpenELement le 11/09/18 a18h00.